لم تغلق في وجه هؤلاء العمال بشكل رسمي إلا في بداية الثلاثينات، وذلك مع تحول العمل العبري إلى سياسة معتمدة من قبل المنظمات الصهيونية. فكان من نتائج ذلك نشوء برجوازية تجارية وصناعية عربية تمسّحت بالاحتلال البريطاني، واندفعت للتعاون معه. ولكن هذه البرجوازية تعرضت لمنافسة حقيقية من الرأسمالية اليهودية المتعاونة تعاوناً أوثق، والمرتبطة موضوعياً بالاحتلال الانكليزي؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع الرأسماليين العرب ومنشآتهم وإلى إفلاس بعض هذه المنشآت[١٣]. وفي المقابل، استفادت البرجوازية اليهودية من ظروف التورط البريطاني في الحرب لتشجيع الانتاج الحربي الصناعي الرامي إلى دعم القوات البريطانية في المستعمرات، فقفز الانتاج بشكل عام.

إلا أن هناك حقيقة هامة يجب ملاحظتها، وهي أن التأثيرات التي أحدثها الاحتلال البريطاني، وأدت، بالتالي، إلى ظهور الطبقة العاملة العربية واشتداد ساعدها، كانت عبارة عن نتائج جانبية غير متوخاة أصلاً من قبل الاحتلال. أما النتائج الحقيقية والمستهدفة، فقد حدثت باتجاهين أساسيين هما: مصلحة الاحتلال البريطاني وأهدافه الاستعمارية الاقتصادية، مصلحة الحركة الصهيونية ومخططاتها الاستيطانية. فمنذ البداية دأب الاحتلال البريطاني على تثبيت سيطرته الاقتصادية، ومنذ البداية، أيضاً، احتفظ الرأسمال الانكليزي لنفسه بنصيب الأسد في الاستثمارات في فلسطين، وكان يسيطر على مواردها الأساسية. ولعل هذا الجانب يبرز، بشكل واضح، في حصول المستثمرين الانكليز على اعتمادات دائمة لاستيراد حاجيات المجتمع الفلسطيني بالعملة الانكليزية[١٤]. وقد بدأت هذه الواردات تزداد وتتضخم على حساب الصادرات، مما أدى إلى استفادة الاحتلال الانكليزي والرساميل العائدة له استفادة ذات اتجاهين: أولهما زيادة الصادرات الانكليزية إلى فلسطين، وهذه كانت تعود أرباحها على المصدرين الانكليز في بريطانيا وعلى المستثمرين والمستوردين الانكليز في فلسطين. وثانيهما زيادة الحصيلة الجمركية للاحتلال البريطاني، هذه الحصيلة التي تطورت من ٦,٣ مليون ليرة فلسطينية سنة ١٩٢٥ إلى ١٣,٥ مليون ليرة سنة ١٩٣٥[١٥]، أي إلى ما يساوي الضعف خلال عشر سنوات، وعندما نعلم أن حصيلة الجمارك سنة ١٩٢٠ كانت ٢٣٪ من إيرادات الحكومة وإنها ارتفعت سنة ١٩٢٥ إلى ٥٠٪[١٦]، ندرك مدى التأثير الذي أحدثه الاحتلال البريطاني في ربط فلسطين به من الناحية الاقتصادية.

ومن جهة أُخرى، فقد نفذ الاحتلال البريطاني المهمة التاريخية التي تعهد بها؛ وهي تثبيت دعائم الحركة الصهيونية، ليس سياسياً فقط بل اقتصادياً واجتماعياً أيضاً. فمنذ بداية الاحتلال، ومع تعيين الصهيوني هربرت صموئيل مندوباً سامياً، بدأت السياسة المنحازة لليهود والصهاينة تأخذ إتجاهاً صاعداً. فقد قدم هربرت صموئيل أكثر من ١٠٠ ألف دونم من أراضي الدولة التي يستغلها العرب إلى المؤسسات الصهيونية، ونقل بموجب تشريعات جديدة ملكية ٢٢ قرية من الحولة ومرج ابن عامر إلى الدولة، ومن ثم فوضت إلى اليهود وأخرج سكانها، وهم أكثر من ٢٥ ألف نسمة. وحجزت أراضي العرب الذين عجزوا عن تسديد الضرائب ومواشيهم[١٧]. وفي سنة ١٩٢٢، قدمت السلطات البريطانية قرضاً لليهود لإنشاء طريق ريشون رهفوت. وقد كان العمل، في إنشاء هذا